

ملخص كتاب الجزر الثلاث المحتلة لدولة الإمارات العربية المتحدة



تم تحميل هذا الملف من موقع المناهج الإماراتية

موقع المناهج ← المناهج الإماراتية ← الصف الحادي عشر ← اجتماعيات ← الفصل الأول ← ملخصات وتقارير ← الملف

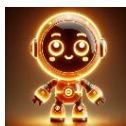
تاريخ إضافة الملف على موقع المناهج: 01:05:55 2026-09-20

ملفات اكتب للمعلم اكتب للطالب ا اختبارات الكترونية ا اختبارات ا حلول ا عروض بوربوينت ا أوراق عمل
منهج انجليزي ا ملخصات وتقارير ا مذكرات وبنوك ا الامتحان النهائي ا للمدرس

المزيد من مادة
اجتماعيات:

إعداد: غادة العاصي

التواصل الاجتماعي بحسب الصف الحادي عشر



صفحة المناهج
الإماراتية على
فيسبوك

الرياضيات

اللغة الانجليزية

اللغة العربية

التربية الاسلامية

المواد على تلغرام

المزيد من الملفات بحسب الصف الحادي عشر والمادة اجتماعيات في الفصل الأول

ملخص كتاب الجزر الثلاث المحتلة لدولة الإمارات العربية المتحدة

1

نموذج اختبار وفق الهيكل الوزاري الجديد

2

عرض بوربوينت تجميعية مراجعة وأسئلة اختبارات وزارية سابقة

3

حل كراسة تدريبية مراجعة وفق الهيكل الوزاري الجديد

4

كراسة تدريبية مراجعة وفق الهيكل الوزاري الجديد

5

ملخص كتاب

«الجزر الثلاث المحتلة لدولة الإمارات العربية المتحدة»

الدراسات الاجتماعية والتربية الوطنية
الصف الحادي عشر - الفصل الدراسي الأول
العام الدراسي 2026-2027

ملخص شامل للفصول الأحد عشر + خط زمني + مفاهيم أساسية + مراجعة نهائية

إعداد تعليمي مختصر - لا يغني عن الرجوع إلى الكتاب ودليل المتابعة عند طلب نص أو وثيقة بعينها

إعداد وتنسيق ومراجعة: م. غادة العاصي.

- المادة: الدراسات الاجتماعية والتربية الوطنية - الصف الحادي عشر - الفصل الأول.
- الكتاب: الجزر الثلاث المحتلة لدولة الإمارات العربية المتحدة: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى.
- المؤلف في العمل الأصلي: د. توماس ماتير؛ والكتاب صادر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- النسخة التعليمية المتداولة تقارب 617 صفحة.

تنبيه حول صياغة القضية

هذا الملخص يتبع طريقة عرض الكتاب الدراسي الإماراتي، لذلك يستخدم أحياناً تعبير «الجزر المحتلة» لأنه جزء من عنوان الكتاب والموقف الإماراتي الرسمي. سياسياً وقانونياً، السيادة على الجزر محل نزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران: الإمارات تطالب بالسيادة وتدعو إلى التسوية السلمية بالمفاوضات أو التحكيم/القضاء الدولي، بينما إيران تسيطر فعلياً على الجزر وتعدّها جزءاً من أراضيها. لم يصدر حكم من محكمة دولية يحسم السيادة بين الطرفين.

الفكرة العامة للكتاب

الكتاب دراسة تاريخية وسياسية وقانونية واستراتيجية لقضية طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى. يبدأ بالسجل التاريخي للجزر، ثم ينتقل إلى فترة النفوذ البريطاني والنزاع مع فارس/إيران، وبعد ذلك يشرح أحداث عام 1971 وما تلا قيام دولة الإمارات. وفي النصف الثاني يناقش الحجج القانونية، والأهمية الاستراتيجية لموقع الجزر قرب مضيق هرمز، ثم ردود الفعل العربية والدولية حتى العقود التي أعقبت الثورة الإيرانية عام 1979.

- السؤال التاريخي: من مارس سلطة فعلية على الجزر، وكيف استُخدمت عبر الزمن؟
- السؤال القانوني: ما الأدلة التي يستند إليها كل طرف في ادعاء السيادة، وما قيمة الحيافة الفعلية والخرائط والمراسلات والاتفاقات؟
- السؤال الاستراتيجي: لماذا جعل موقع الجزر بالقرب من طرق الملاحة ومضيق هرمز القضية أكبر من مساحة الجزر نفسها؟
- السؤال الإقليمي والدولي: كيف أثرت مواقف الدول العربية وبريطانيا والولايات المتحدة والمنظمات الدولية في تطور النزاع؟
- الخلاصة التي يدافع عنها الكتاب: وفق قراءة المؤلف للوثائق التاريخية والقانون الدولي، توجد أسس قوية للمطالبة الإماراتية، وأن التسوية السلمية ضرورة لاستقرار الخليج.

الموقع والأهمية الاستراتيجية

- تقع الجزر عند مدخل الخليج العربي وعلى مقربة من مضيق هرمز، أحد أهم ممرات الملاحة والطاقة في العالم.

- قربها من طرق عبور السفن وحقول النفط والغاز البحرية يمنحها قيمة عسكرية وملاحية تفوق مساحتها الجغرافية.
- لهذا يربط الكتاب بين النزاع على السيادة وبين أمن الخليج، وحرية الملاحة، وموازن القوى الإقليمية.

القسم الأول: السجل التاريخي

الفصل الأول: الجزر منذ التاريخ القديم وحتى حكم القواسم

هدف الفصل هو وضع الجزر داخل التاريخ البحري للخليج، وتحديد من استخدمها ومن كان يمارس النفوذ عليها قبل ظهور النزاع الحديث. ويؤكد المؤلف أن الأدلة في العصور القديمة ليست دائماً قاطعة، لذلك يعتمد بدرجة أكبر على الوقائع الموثقة في الفترات اللاحقة.

أهم الأفكار

- كان الخليج ممراً تجارياً يربط بلاد ما بين النهرين والجزيرة العربية والهند وشرق أفريقيا، وكانت موانئ مثل جلفار وقيس وهرمز محطات رئيسية في هذه الشبكة.
- الجزر استُخدمت بحكم موقعها في الملاحة وصيد الأسماك واللؤلؤ والرعي والتوقف البحري، حتى عندما لم تكن مأهولة بصورة دائمة طوال الوقت.
- خلال عصور هرمز ثم الوجود البرتغالي في الخليج، بقيت الروابط السكانية والتجارية العربية قوية، ويركز الكتاب على صلة الجزر بالمجتمعات العربية الساحلية.
- بعد تراجع البرتغاليين وصعود القوى العربية المحلية، برز القواسم كقوة بحرية وسياسية مهمة في جلفار/رأس الخيمة والشارقة وعلى جانبي الخليج.
- من منتصف القرن الثامن عشر تقريباً، يرى الكتاب أن القواسم مارسوا استخداماً وسلطة فعلية على الجزر، وأن هذا هو الأساس الأهم لفهم السيادة في الفترة التي تسبق التدخلات الفارسية الحديثة.
- تبلورت لاحقاً صلة أبو موسى بالشارقة، بينما ارتبطت طناب الكبرى وطناب الصغرى برأس الخيمة؛ وهذه الصلة أصبحت مركزية في الحجج الإماراتية اللاحقة.

للحفظ

- القواسم هم الحلقة التاريخية الأهم في انتقال القضية من تاريخ الخليج العام إلى نزاع السيادة الحديث.
- الكتاب يميز بين مجرد المرور البحري بالجزر وبين ممارسة سلطة سياسية/إدارية عليها.
- الوقائع الأقدم أقل وضوحاً؛ لذلك يعطي الفصل وزناً أكبر للأدلة من القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

الفصل الثاني: الجزر خلال عهد الحماية البريطانية

يتابع الفصل تطور وضع الجزر في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، عندما أصبحت بريطانيا القوة الخارجية المهيمنة في الخليج وربطتها اتفاقات الحماية بإمارات الساحل المتصالح. في هذه المرحلة تحولت المسألة من استعمال محلي للجزر إلى نزاع موثق بالمراسلات والأعلام والاحتجاجات والامتيازات الاقتصادية.

- أبرمت بريطانيا سلسلة من المعاهدات البحرية والسياسية مع حكام الساحل المتصالح، وأصبحت مسؤولة عملياً عن جانب كبير من علاقاتهم الخارجية، من دون أن يعني ذلك انتقال ملكية أراضيهم إليها.
- في عام 1887 أنهت الحكومة الفارسية حكم القواسم في لنجة على الساحل الإيراني. بعد ذلك زادت المطالبات الفارسية بالجزر، وظهرت حجة إيرانية لاحقة تربط جزر القواسم بحكم لنجة.
- يرفض الكتاب مساواة قواسم لنجة بموظفين فارسيين يملكون الجزر باسم فارس، ويؤكد أن صلاتهم العائلية بالقواسم لا تحول سيادة الجزر إلى الدولة الفارسية.
- عام 1904 وقع أبرز احتكاك مبكر: رُفعت أعلام فارسية/إيرانية في أبو موسى وطنب الكبرى لفترة قصيرة عبر جهاز الجمارك، ثم أدى الضغط البريطاني والاعتراض المحلي إلى سحب هذا الوجود. أصبحت الواقعة لاحقاً جزءاً من الجدل القانوني بين الطرفين.
- تكررت المطالبات الإيرانية خلال العقود التالية، بينما واصل حكام الشارقة ورأس الخيمة، بحسب الكتاب، مظاهر الإدارة والاستعمال ومنح الامتيازات الاقتصادية ورفع الأعلام وتعيين ممثلين محليين.
- اكتسبت أبو موسى أهمية اقتصادية أيضاً بسبب الأوكسيد الأحمر والامتيازات، ثم زادت أهمية الجزر مع اكتشاف النفط وصعود قيمة مضيق هرمز في القرن العشرين.

فكرة امتحانية مهمة

- حادثة 1904 تُستخدم لإظهار أن النزاع لم يبدأ عام 1971، بل له جذور سابقة موثقة.
- في منطق الكتاب، الاعتراف البريطاني بممارسة حكام الساحل للسلطة لا يُنشئ الملكية من الصفر، لكنه يعد دليلاً مؤيداً لاستمرار الحياة.

الفصل الثالث: الانسحاب البريطاني وأحداث عام 1971

هذا الفصل هو نقطة التحول الأساسية في الكتاب. إعلان بريطانيا في عام 1968 نيتها إنهاء وجودها العسكري شرق السويس بحلول نهاية 1971 غيّر ميزان القوى في الخليج وخلق سباقاً لتسوية القضايا الحدودية قبل الرحيل البريطاني.

- تزامن الانسحاب البريطاني مع مشروع إقامة اتحاد للإمارات العربية في الخليج، ثم قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في نهاية 1971.
- كانت إيران في عهد الشاه محمد رضا بهلوي تسعى إلى توسيع دورها الأمني في الخليج، وزادت مطالباتها بالجزر مع قرب رحيل بريطانيا.
- بعد تسوية قضية البحرين سياسياً عام 1970، أصبحت الجزر محوراً أكثر بروزاً في المفاوضات الإيرانية-البريطانية والإيرانية مع حكام الشارقة ورأس الخيمة.

- رفضت رأس الخيمة التخلي عن طنب الكبرى وطنب الصغرى أو بيع/تأجير السيادة عليهما لإيران، بينما دخلت الشارقة في تفاوض مختلف بشأن أبو موسى تحت ضغط الظروف الإقليمية.
- وُقعت مذكرة تفاهم بشأن أبو موسى في أواخر نوفمبر 1971. جوهرها أنها رتبت وجوداً إيرانياً في جزء محدد من الجزيرة وترتيبات مالية ونفطية، من دون أن تعترف الشارقة بالمطالبة الإيرانية أو تعترف إيران بالمطالبة العربية؛ أي أنها لم تحسم مسألة السيادة.
- في 30 نوفمبر 1971 دخلت قوات إيرانية طنب الكبرى وطنب الصغرى، ووقع اشتباك في طنب الكبرى مع أفراد الشرطة التابعة لرأس الخيمة. وفي أبو موسى نُشر الوجود الإيراني وفق الترتيبات التي سبقت قيام الاتحاد.
- بعد يومين، في 2 ديسمبر 1971، أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة؛ ثم انضمت رأس الخيمة إلى الاتحاد في فبراير 1972. بذلك أصبح النزاع بين دولتين مستقلتين لا بين إيران وإمارتين منفردتين.

تسلسل زمني يجب تثبيته

- 1968: إعلان الانسحاب البريطاني من الخليج.
- 1970: تسوية قضية البحرين بعد تقصي الأمم المتحدة لرغبات السكان.
- أواخر نوفمبر 1971: مذكرة تفاهم أبو موسى.
- 30 نوفمبر 1971: دخول القوات الإيرانية طنب الكبرى وطنب الصغرى، ووجود إيراني في أبو موسى.
- 2 ديسمبر 1971: قيام دولة الإمارات العربية المتحدة.
- فبراير 1972: انضمام رأس الخيمة إلى الاتحاد.

الفصل الرابع: الجزر منذ قيام دولة الإمارات العربية المتحدة

- مع قيام الاتحاد تغير الإطار القانوني والسياسي للنزاع. أصبحت الحكومة الاتحادية مسؤولة عن السياسة الخارجية والدفاع، بينما بقيت الصلة التاريخية لكل من الشارقة ورأس الخيمة بالجزر جزءاً من أساس المطالبة الوطنية.
- منذ تأسيسها تبنت دولة الإمارات نهجاً معلناً يقوم على المطالبة بالسيادة مع تفضيل التسوية السلمية وتجنب الحل العسكري.
 - استُخدمت قنوات متعددة: الحوار المباشر، الوساطة، المراسلات الدبلوماسية، جامعة الدول العربية، الأمم المتحدة، ثم مجلس التعاون الخليجي بعد تأسيسه عام 1981.
 - بعد الثورة الإيرانية عام 1979 ظهرت توقعات بأن تعيد الجمهورية الإسلامية النظر في سياسات الشاه، لكن الوجود والسيطرة الإيرانية استمر، وبقي الخلاف قائماً.
 - خلال الثمانينيات زادت الأهمية الأمنية للجزر بسبب الحرب العراقية-الإيرانية وحرب الناقلات، ما أبرز حساسية الملاحاة في الخليج ومضيق هرمز.
 - عام 1992 تصاعدت الأزمة حول أبو موسى بسبب إجراءات إيرانية تتعلق بالدخول والإدارة والوجود على الجزيرة؛ وأعاد ذلك القضية بقوة إلى المحافل العربية والدولية.

- واصلت الإمارات الدعوة إلى مفاوضات جادة أو إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية. إيران، في المقابل، رفضت التعامل مع السيادة على الجزر بوصفها مسألة قابلة للتحكيم الدولي، مع تفاوت في استعدادها لمناقشة ترتيبات أبو موسى.
- يركز الفصل على أن استمرار السيطرة الفعلية لا يساوي تلقائياً حسم السيادة القانونية، وأن النزاع ظل قائماً رغم مرور الزمن.

القسم الثاني: المنظوران القانوني والاستراتيجي

الفصل الخامس: وجهة نظر قانونية حول قضية الجزر

هذا الفصل يجمع أدلة الأقسام التاريخية ويحولها إلى أسئلة قانون دولي: من لديه «سند» للسيادة؟ من مارس سلطة فعلية؟ هل اعترض الطرف الآخر أم سكت؟ وهل يمكن لاستخدام القوة أو لترتيب مؤقت أن ينشئ سيادة؟

المبادئ القانونية التي يدور حولها الفصل

- السند التاريخي: وجود أساس قانوني أو تاريخي سابق للسيادة.
- مظاهر السيادة الفعلية (Effectivités): أعمال الإدارة والحكم مثل تعيين ممثلين، رفع العلم، تنظيم الموارد، منح الامتيازات، الضرائب، الحماية، وإدارة السكان.
- الحيابة المستمرة والسلمية/التقادم: استمرار ممارسة السلطة مدة طويلة مع غياب اعتراض فعال قد يقوي المطالبة، وفق شروط دقيقة في القانون الدولي.
- الاحتجاج وعدم القبول: الاعتراضات الرسمية مهمة لأنها تمنع اعتبار السكوت موافقة ضمنية.
- التاريخ الحرج للنزاع: بعد وصول النزاع إلى مرحلة واضحة، تقل قيمة التصرفات اللاحقة التي تُتخذ بهدف تقوية الموقف القانوني.
- حظر استخدام القوة: بعد ميثاق الأمم المتحدة لا يُعد الاستيلاء بالقوة، في حد ذاته، وسيلة مشروعة لاكتساب إقليم.
- التسوية السلمية: التفاوض، الوساطة، التحكيم، أو محكمة العدل الدولية، بشرط قبول الأطراف بالإجراء المطلوب.

كيف يعرض الكتاب الحجج الإماراتية؟

- يركز على ممارسة القواسم للسلطة على الجزر منذ القرن الثامن عشر، وعلى ارتباط أبو موسى بالشارقة والطنين برأس الخيمة.
- يعتبر أعمال الإدارة المحلية والاقتصادية، والمراسلات البريطانية، والأعلام، والامتيازات، واستعمال السكان للجزر أدلة على الحيابة الفعلية.
- يجادل بأن المطالبات الفارسية/الإيرانية ظهرت متأخرة نسبياً ومتقطعة، وأن إيران لم تقدم في مراحل مبكرة ما يراه المؤلف دليلاً كافياً على إدارة مستمرة للجزر.
- يرى أن دخول القوات الإيرانية عام 1971 لا يخلق عنواناً قانونياً جديداً، وأن الإمارات واصلت الاعتراض فلم يحدث قبول ضمني للسيطرة الإيرانية.

كيف يعرض الكتاب الحجج الإيرانية؟

- تستند إيران إلى رواية تاريخية تربط الجزر بالساحل الفارسي وبإدارة لنجة، وتقول إن حكام القواسم في لنجة مارسوا السلطة باعتبارهم تابعين لفارس.
- تستند أيضاً إلى بعض الخرائط والسجلات والمطالبات الرسمية، وإلى فكرة أن الوجود البريطاني والقواسم عطلا استعادة سيادة إيرانية أقدم.
- يناقش الكتاب هذه الحجج وينتقدها، خصوصاً من زاوية استمرار الإدارة ومن زاوية الفصل بين قواسم لنجة والدولة الفارسية.

وضع مذكرة تفاهم أبو موسى

أهم نقطة: مذكرة التفاهم لم تكن معاهدة تسوية نهائية للسيادة. بحسب بنيتها، أبقى كل طرف على ادعائه، ونظمت وجوداً ومناطق وترتيبات مالية/نفطية. لذلك يناقش الفصل ما إذا كانت التصرفات اللاحقة قد تجاوزت حدود الترتيب، وما إذا كانت ظروف الضغط المحيطة بالتوقيع تؤثر في قيمته القانونية. وفي كل الأحوال، لا يوجد في المذكرة تنازل صريح من الشارقة عن السيادة.

الخلاصة القانونية للحفظ

- الكتاب يفرق بين «السيطرة الفعلية» و«السيادة القانونية».
- الاحتجاج الإماراتي المستمر مهم لأنه يمنع تفسير مرور الزمن كقبول نهائي.
- لا توجد حتى الآن تسوية قضائية دولية نهائية؛ لذلك يبقى الحكم القانوني النهائي غير محسوم أمام محكمة دولية.

الفصل السادس: احتلال الجزر وعدم الاستقرار الإقليمي

ينقل هذا الفصل النقاش من القانون إلى الأمن الاستراتيجي. فالجزر صغيرة، لكن موقعها يجعلها جزءاً من معادلة السيطرة على الممرات البحرية والطاقة والأمن العسكري في الخليج.

- قرب الجزر من مضيق هرمز يجعلها نقاط مراقبة وتقدم بحري وجوي، ويمكن أن تؤثر في حماية أو تهديد الملاحة في حالة الأزمات.
- يعرض الفصل صعود إيران في عهد الشاه كقوة إقليمية اعتمدت على التسليح ودور أمني واسع بعد تراجع الوجود البريطاني.
- يربط الكتاب بين احتلال الجزر وسياسة موازين القوى: امتلاك نقاط استراتيجية عند مدخل الخليج يزيد القدرة على الردع والضغط والانتشار البحري.
- بعد 1979 لم تختف أهمية الجزر؛ بل زادت مع الحرب العراقية-الإيرانية، واستهداف ناقلات النفط، وتدخل القوى الكبرى لحماية الملاحة.
- وجود نزاع إقليمي غير محلول يضعف الثقة بين دول الخليج وإيران ويعقد بناء نظام أمني تعاوني طويل الأمد.
- يرى المؤلف أن تسوية النزاع ليست مسألة رمزية فقط، بل خطوة نحو تقليل احتمالات سوء الحساب العسكري وتعزيز استقرار طرق الطاقة والتجارة.

سؤال متوقع

- لماذا تعد الجزر ذات أهمية أكبر من مساحتها؟ الجواب: الموقع عند طرق الملاحة ومضيق هرمز + قرب حقول الطاقة + القيمة العسكرية والرقابية + تأثيرها في توازن القوى.

القسم الثالث: التداعيات الإقليمية

الفصل السابع: ردود فعل العالم العربي على احتلال الشاه للجزر

يرصد الفصل كيف استقبلت الحكومات العربية أحداث 1971، ويبين أن الموقف العربي لم يكن موحداً في درجته أو أدواته، لأن كل دولة كانت تنظر أيضاً إلى علاقاتها مع إيران وبريطانيا والصراعات العربية الأخرى.

- صدرت إدانات ومطالبات بانسحاب القوات الإيرانية من عدة دول عربية، وطُرحت القضية في إطار جامعة الدول العربية والأمم المتحدة.
- كان العراق من أشد المعترضين، وربط القضية بالتنافس العربي-الإيراني وبالدور البريطاني، واتخذ مواقف دبلوماسية حادة.
- مصر طالبت بانسحاب القوات وبحل سلمي، بينما اتخذت دول عربية أخرى مواقف متفاوتة بين الإدانة القوية والتحفظ والحذر.
- تأثرت درجة التصعيد بعلاقات كل دولة مع الشاه وبمصالح الأمن الإقليمي وبالانقسامات العربية في ذلك الوقت.
- يناقش الفصل أيضاً أن بعض الدول رأت إيران حليفاً مهماً في مواجهة أخطار أخرى، ما حد من استعدادها لمواجهة مباشرة معها.
- النتيجة: لم ينجح الضغط العربي عام 1971 في تغيير السيطرة على الجزر، لكنه رسخ اعتبار القضية قضية عربية وإماراتية على جدول العمل الدبلوماسي.

ما الذي يجب فهمه لا حفظه فقط؟

المواقف العربية لم تختلف حول أهمية الجزر فحسب، بل حول «كلفة» مواجهة إيران وكيفية ترتيب الأولويات. لذلك يطلب هذا الفصل من الطالب ربط الموقف السياسي بالمصلحة الوطنية والتحالفات والظرف الإقليمي.

الفصل الثامن: ردود فعل العالم العربي تجاه سلوك الجمهورية

الإسلامية الإيرانية

يبدأ الفصل من الثورة الإيرانية عام 1979. التغيير من نظام الشاه إلى الجمهورية الإسلامية خلق أملاً لدى بعض العرب بأن تتراجع طهران عن سياسات الشاه، لكن قضية الجزر بقيت دون حل، ثم دخلت المنطقة مرحلة أشد اضطراباً.

- الحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988) جعلت الأمن الخليجي أولوية عربية قصوى، وربطت ملف الجزر بمخاوف أوسع من القوة الإيرانية والثورة والتدخل الإقليمي.
- تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981 وفر إطاراً جماعياً جديداً لدعم دولة الإمارات ومناقشة أمن الخليج.
- مع نهاية الحرب وبدء محاولات تحسين العلاقات الخليجية-الإيرانية، ظلت الإمارات تطرح القضية سلمياً وتفصل قدر الإمكان بين الخلاف الحدودي والتعامل الدبلوماسي اليومي.

- أحداث أبو موسى عام 1992 أعادت القضية بقوة إلى الواجهة، وصدرت مواقف من مجلس التعاون وجامعة الدول العربية تؤيد المطالب الإماراتية وتدعو إلى مفاوضات أو محكمة العدل الدولية.
- توضح هذه المرحلة أن الخطاب الثوري الإيراني لم يؤدي إلى تغيير في موقف طهران من السيادة، وأن القضية تحولت إلى عنصر ثابت في العلاقات الخليجية-الإيرانية.
- ينتهي الفصل إلى أن التضامن العربي أصبح أكثر مؤسسية مع مرور الوقت، لكنه لم ينتج تسوية نهائية بسبب غياب اتفاق الطرفين على آلية حسم ملزمة.

القسم الرابع: المخاوف الدولية

الفصل التاسع: المجتمع الدولي ونزاع الجزر في الستينيات

- يركز الفصل على السنوات التي سبقت أحداث 1971، حين كانت بريطانيا لا تزال القوة الأمنية الرئيسية في الخليج، بينما أخذت الولايات المتحدة وإيران أدواراً متزايدة مع تصاعد الحرب الباردة وقيمة النفط.
- بريطانيا كانت في موقف معقد: عليها التزامات تجاه حكام الساحل المتصالح، لكنها أرادت أيضاً الحفاظ على علاقات قوية مع إيران وضمان انسحاب منظم من الخليج.
 - إعلان الانسحاب البريطاني عام 1968 جعل تسوية النزاعات الحدودية أكثر إلحاحاً، لأن لندن لم ترغب في ترك صراعات مفتوحة قد تعيق الاتحاد والاستقرار.
 - الولايات المتحدة كانت ترى إيران الشاه حليفاً مهماً في مواجهة النفوذ السوفييتي وتأمين الخليج، لذلك أعطت أولوية للاستقرار الإقليمي ولم تتبنّ دوراً قضائياً في حسم ملكية الجزر.
 - قضية البحرين عولجت عبر مسار أممي خاص انتهى بقبول استقلال البحرين، لكن نموذج البحرين لم يُطبق تلقائياً على الجزر لأن ظروف النزاع وأطرافه وطبيعة السكان كانت مختلفة.
 - المجتمع الدولي في هذه المرحلة تعامل مع القضية بحذر، وغلب على تحركاته منع التصعيد أكثر من إصدار موقف حاسم في السيادة.

الفصل العاشر: المجتمع الدولي ونزاع الجزر في السبعينيات

- يتناول الفصل ما حدث بعد انتقال السيطرة في 1971 وكيف تعاملت القوى الكبرى والمنظمات الدولية مع الأمر الواقع الجديد.
- نوقشت القضية دولياً بعد أحداث 1971، لكن مجلس الأمن والقوى الكبرى لم يفرضوا تسوية تعكس موقف أحد الطرفين.
 - أولوية الولايات المتحدة وبريطانيا في السبعينيات كانت استقرار الخليج، تدفق النفط، وموازن القوى في الحرب الباردة؛ كما كانت إيران الشاه شريكاً أمنياً مهماً للغرب.
 - بريطانيا دافعت عن دورها التفاوضي في ترتيبات أبو موسى، لكنها تعرضت لانتقادات عربية بسبب طريقة إدارة ملف الجزر عند نهاية وجودها في الخليج.

- ارتفاع أسعار النفط بعد 1973 وتعاضد قدرات إيران العسكرية زادا وزن طهران الاستراتيجي، ما جعل كثيراً من الدول تتجنب صداماً مباشراً حول الجزر.
- ظل النزاع حاضراً دبلوماسياً، لكنه لم يتحول في السبعينيات إلى قضية دولية ذات آلية إلزامية للحسم؛ السيطرة الفعلية بقيت إيرانية، والمطالبة الإماراتية بقيت قائمة.

الفصل الحادي عشر: المجتمع الدولي ونزاع الجزر منذ عام 1979

يعرض الفصل تحولات القضية بعد سقوط الشاه: الثورة الإيرانية، الحرب العراقية-الإيرانية، حرب الخليج، نهاية الحرب الباردة، وأزمة أبو موسى في التسعينيات. هذه التحولات لم تحسم السيادة لكنها أعادت صياغة أهمية الجزر في الحسابات الدولية.

- بعد 1979 تغير نظام إيران وتحالفاتها، لكن موقفها من الجزر استمر؛ لذلك لم ينتج تغيير النظام تسوية تلقائية.
- الحرب العراقية-الإيرانية أبرزت مخاطر تهديد الملاحة في الخليج، وجعلت القوى البحرية الدولية أكثر حساسية لأي موقع يمكن أن يؤثر في طرق الناقلات.
- بعد 1990 توسع الوجود العسكري الدولي في الخليج، خصوصاً مع حرب تحرير الكويت، وأصبح أمن مضيق هرمز جزءاً دائماً من السياسة الدولية تجاه المنطقة.
- تصاعد أبو موسى عام 1992 أثار اهتماماً دولياً أكبر، وكررت الإمارات دعوتها إلى حل سلمي أو إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.
- غالبية القوى الدولية فضلت الدعوة العامة إلى الحوار وخفض التوتر بدل إعلان موقف قانوني نهائي بشأن السيادة، لأن إحالة القضية إلى القضاء الدولي تتطلب موافقة الأطراف أو أساس اختصاص ملزم.
- يؤكد الفصل أن القضية تجمع بين بعد محلي (السيادة الوطنية)، وإقليمي (توازن القوى في الخليج)، ودولي (أمن الطاقة والملاحة).

ثالثاً: الخلاصة العامة للكتاب

1. الجزر الثلاث ذات قيمة استراتيجية استثنائية بسبب موقعها قرب مضيق هرمز وخطوط الملاحة وحقول الطاقة.
2. يرى الكتاب أن السجل التاريخي منذ صعود القواسم يقدم أدلة على ارتباط أبو موسى بالشارقة والطنيين برأس الخيمة وممارسة القواسم للسلطة عليها.
3. المطالبات الفارسية/الإيرانية الحديثة تبلورت بوضوح بعد استعادة فارس لنجة في أواخر القرن التاسع عشر، وتصادت مع تغير موازين القوى في القرن العشرين.
4. الانسحاب البريطاني من الخليج خلق الفرصة والضغط اللذين أديا إلى ترتيبات أبو موسى ودخول القوات الإيرانية طنب الكبرى وطنب الصغرى في نوفمبر 1971.
5. قيام دولة الإمارات حول القضية إلى نزاع بين دولتين مستقلتين، مع تبني الإمارات نهج التسوية السلمية وعدم التخلي عن المطالبة.
6. قانونياً، يركز الكتاب على الحياة الفعلية التاريخية، والاعتراض المستمر، وعدم مشروعية اكتساب إقليم بالقوة، وعدم اعتبار مذكرة تفاهم أبو موسى حلاً نهائياً للسيادة.
7. استراتيجياً، يرى الكتاب أن بقاء النزاع دون حل يزيد انعدام الثقة ويعقد بناء نظام أمني مستقر في الخليج.
8. عربياً، تراوحت ردود الفعل في البداية ثم أصبحت المساندة للإمارات أكثر مؤسسية عبر جامعة الدول العربية ومجلس التعاون.
9. دولياً، فضلت القوى الكبرى غالباً منع التصعيد وحماية الملاحة ومصالح الطاقة على الدخول في حسم مباشر لمسألة السيادة.
10. لا تزال القضية مثلاً على الفرق بين «من يسيطر فعلياً على الإقليم» و«من يملك السيادة القانونية عليه»؛ والكتاب يدافع عن الموقف الإماراتي، بينما إيران ترفض هذا التوصيف وتؤكد سيادتها.

رابعاً: الخط الزمني المختصر

الحدث والمعنى	الفترة/السنة
الجزر جزء من شبكة الملاحة والتجارة واللؤلؤ في الخليج؛ الأدلة على السيادة الدقيقة في المراحل الأقدم محدودة.	العصور القديمة - العصور الوسطى
الوجود البرتغالي ثم صعود قوى عربية محلية؛ استمرار الأهمية البحرية للجزر.	القرنان 16-17
صعود القواسم وممارسة نفوذ واستعمال على الجزر، وهو محور السند التاريخي في الكتاب.	منتصف القرن 18 تقريباً
فارس تنهي حكم القواسم في لنجة؛ بعدها تصبح المطالبات الفارسية بالجزر أكثر وضوحاً.	1887
حادثة رفع أعلام فارسية في أبو موسى وطنب الكبرى ثم الانسحاب تحت الضغط والاعتراض البريطاني/المحلي.	1904

1920s-1950s	تجدد مطالبات إيرانية ومراسلات بريطانية ومحلية حول الجزر والامتيازات والخرائط.
1968	بريطانيا تعلن نيتها الانسحاب من الخليج بحلول نهاية 1971.
1970	تسوية قضية البحرين عبر مسار دولي؛ تركيز إيراني أكبر على ملف الجزر.
أواخر نوفمبر 1971	مذكرة تفاهم بشأن أبو موسى دون حسم السيادة.
30 نوفمبر 1971	دخول القوات الإيرانية طنب الكبرى وطنب الصغرى، ونشر وجود إيراني في أبو موسى ضمن ترتيبات المذكرة.
2 ديسمبر 1971	قيام دولة الإمارات العربية المتحدة.
فبراير 1972	انضمام رأس الخيمة إلى الاتحاد.
1979	الثورة الإيرانية وقيام الجمهورية الإسلامية؛ استمرار النزاع.
1980-1988	الحرب العراقية-الإيرانية تبرز حساسية أمن الخليج والملاحقة.
1981	تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
1992	تصاعد الخلاف حول أبو موسى وإعادة القضية بقوة إلى العمل العربي والدولي.
منذ التسعينيات	استمرار الدعوات الإماراتية للمفاوضات أو محكمة العدل الدولية، مع استمرار السيطرة الإيرانية وغياب تسوية نهائية.

خامساً: أهم المصطلحات

المصطلح	المعنى المختصر
السيادة	السلطة القانونية العليا للدولة على إقليمها. تختلف عن مجرد السيطرة المادية.
السيطرة الفعلية	وجود وإدارة ميدانية على الأرض؛ قد تكون دليلاً مهماً لكنها لا تحسم وحدها السيادة إذا كان الوضع متنازلاً عليه.
مظاهر السيادة (Effectivités)	أعمال الدولة أو الحاكم التي تدل على ممارسة السلطة: إدارة، شرطة، أعلام، امتيازات، تنظيم موارد، ضرائب، حماية سكان.
التقادم/الحيازة المستمرة	مفهوم قانوني قد يدعم الملكية إذا كانت الحيازة طويلة وسلمية وغير معترض عليها؛ الاعتراض المستمر يضعف إمكان الاستناد إليه.
القبول الضمني	سكوت الطرف عن تصرفات الطرف الآخر بطريقة يمكن أن تفهم قانوناً كقبول؛ لذلك تؤكد الدول اعتراضاتها الدبلوماسية.
التاريخ الحرج	اللحظة التي يصبح فيها النزاع واضحاً؛ التصرفات اللاحقة قد تكون أقل وزناً إذا كانت مصممة لخدمة موقف قانوني في النزاع.
مذكرة التفاهم 1971	ترتيب متعلق بأبو موسى نظم الوجود والمناطق وبعض الجوانب المالية/النفطية من دون تسوية نهائية لمطلب السيادة.
مضيق هرمز	الممر البحري الذي يصل الخليج بخليج عمان والمحيط، وهو سبب رئيسي في الأهمية الاستراتيجية للجزر.
التسوية السلمية	حل النزاع بالتفاوض أو الوساطة أو التحكيم أو القضاء الدولي بدلاً من القوة.
محكمة العدل الدولية	الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة؛ لا تنظر في نزاع بين دولتين إلا إذا وجد أساس لاختصاصها، وغالباً يتطلب قبول الدولتين.

سادساً: أهم المقارنات التي قد تأتي في الاختبار

العنصر	الخلاصة
أبو موسى	ارتبطت تاريخياً بالشارقة؛ مذكرة تفاهم 1971 رتبت وجوداً إيرانياً ومناطق من دون حسم السيادة.
طنب الكبرى وطنب الصغرى	ارتبطتا تاريخياً برأس الخيمة؛ دخلتهما القوات الإيرانية في 30 نوفمبر 1971 ولم توجد مذكرة تفاهم مماثلة لأبو موسى.
عهد الشاه	صعود إيران كقوة إقليمية متحالفة مع الغرب، ووقوع أحداث 1971.
الجمهورية الإسلامية بعد 1979	تغير النظام والتحالفات والخطاب، لكن استمرار الموقف الإيراني من الجزر والسيطرة عليها.

الموقف الإماراتي	المطالبة بالسيادة + التسوية السلمية + عرض التفاوض أو القضاء الدولي.
الموقف الإيراني	التأكيد على السيادة الإيرانية ورفض اعتبار أصل السيادة موضوعاً قابلاً للتفاوض/التحكيم وفق الموقف المعلن، مع مناقشات متقطعة حول ترتيبات أبو موسى.
السيطرة	من يملك الإدارة والوجود المادي حالياً.
السيادة	من يملك العنوان القانوني النهائي للإقليم؛ النزاع لم يُحسم بحكم دولي.

سابعاً: مراجعة نهائية سريعة

أسئلة قصيرة مع إجابات نموذجية

س: لماذا تتمتع الجزر الثلاث بأهمية استراتيجية؟

ج: لقربها من مضيق هرمز وخطوط الملاحة وحقول النفط والغاز، وإمكان استخدامها في المراقبة والانتشار البحري والعسكري.

س: ما أهمية القواسم في القضية؟

ج: لأن الكتاب يعد ممارستهم للسلطة والاستعمال على الجزر منذ القرن الثامن عشر أساساً تاريخياً رئيسياً للمطالبة الإماراتية.

س: لماذا تعد سنة 1887 مهمة؟

ج: لأن فارس أنهت حكم القواسم في لنجة، وبعدها أصبحت المطالبات الفارسية بالجزر أكثر وضوحاً.

س: ماذا حدث عام 1904؟

ج: رفعت جهة جمركية فارسية أعلاماً في أبو موسى وطنب الكبرى لفترة قصيرة، ثم انسحبت بعد احتجاج وضغط؛ وأصبحت الواقعة جزءاً من الجدل التاريخي والقانوني.

س: كيف أثر إعلان الانسحاب البريطاني عام 1968؟

ج: سرّع محاولات ترتيب أمن الخليج وحسم النزاعات قبل نهاية 1971، ورفع الضغط حول الجزر.

س: هل حسمت مذكرة تفاهم أبو موسى السيادة؟

ج: لا. رتبت وجوداً ومناطق وتعاوناً مالياً/نفطياً مع إبقاء كل طرف على مطالبته.

س: ما الفرق بين أبو موسى والطنيين في أحداث 1971؟

ج: أبو موسى خضعت لترتيب مذكرة تفاهم، أما طناب الكبرى وطنب الصغرى فدخلتهما القوات الإيرانية من دون ترتيب مماثل مع رأس الخيمة.

س: متى قامت دولة الإمارات؟

ج: 2 ديسمبر 1971، ثم انضمت رأس الخيمة في فبراير 1972.

س: ما النهج الإماراتي كما يعرضه الكتاب؟

ج: التمسك بالمطالبة مع الدعوة إلى الحل السلمي عبر التفاوض أو الوساطة أو القضاء الدولي.

س: لماذا لا تعني السيطرة الفعلية حسم السيادة؟

ج: لأن القانون الدولي يميز بين الإدارة المادية وبين العنوان القانوني، خاصة عندما يوجد اعتراض مستمر ونزاع قائم.

س: كيف أثرت الثورة الإيرانية عام 1979؟

ج: غيرت النظام الإيراني لكنها لم تنه النزاع أو الوجود الإيراني في الجزر.

س: ما دور مجلس التعاون؟

ج: وفر منذ 1981 إطاراً خليجياً جماعياً لدعم الإمارات ومناقشة القضية ضمن أمن الخليج.

س: لماذا كانت أزمة 1992 مهمة؟

ج: لأنها أعادت أبو موسى والجزر إلى صدارة الاهتمام العربي والدولي بعد إجراءات إيرانية جديدة على الجزيرة.

س: لماذا لم تحسم الأمم المتحدة القضية؟

ج: لأنها لم تفرض تسوية سيادية ملزمة، ولأن القضاء الدولي يحتاج أساس اختصاص وقبولاً مناسباً من الأطراف.

س: ما الرسالة النهائية للكتاب؟

ج: أن حل النزاع سلمياً يخدم السيادة والاستقرار الإقليمي وحرية الملاحة، وأن الكتاب يرى الأدلة التاريخية والقانونية مؤيدة للمطالبة الإماراتية.

خطة مذاكرة سريعة

1. احفظ ترتيب الأقسام الأربعة وعناوين الفصول الأحد عشر؛ هذا يعطيك خريطة الكتاب بالكامل.
2. ثبت التواريخ: 1887، 1904، 1968، 1970، نوفمبر/ديسمبر 1971، 1979، 1981، 1992.
3. ركز على الفرق بين أبو موسى والطنبيين، والفرق بين السيطرة والسيادة.
4. في الأسئلة المقالية استخدم ثلاث طبقات: دليل تاريخي + مبدأ قانوني + أثر استراتيجي.
5. عند تحليل موقف دولة أو منظمة، اذكر مصالحها في الخليج والسياسات الزمنية وليس الموقف المجرد فقط.

ثامناً: مصادر التحقق المستخدمة لإعداد هذا الملخص

استخدمت المصادر التالية للتحقق من هوية الكتاب وفهرسه وبنيته العامة، ثم أعدت صياغة المحتوى في صورة ملخص دراسي مستقل دون نسخ مطول من الكتاب:

- نافذة/مناهج الإمارات - «كتب الدراسات الاجتماعية الصف الحادي عشر فصل أول 2027 الإمارات»: أحدث فهرس 2026-2027، ويتضمن رابط كتاب الجزر الثلاث وعناوين الفصول وصفحات البداية.
 - موقع المناهج الإماراتية (Almanahj) - فهرس كتب الصف الحادي عشر: يدرج الكتاب ودليل المتابعة ضمن اجتماعيات الصف الحادي عشر.
 - مدرسة الإمارات - صفحة كتاب الجزر الثلاث 2025-2026 ودليل متابعة وقراءة الكتاب: لتأكيد أن الكتاب ضمن الدراسات الاجتماعية والتربية الوطنية للصف الحادي عشر.
 - مكتبة اتحاد الإمارات / مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: لتأكيد بيانات العمل الأصلي، المؤلف توماس ماتير، وفهرس الفصول.
 - Google Books ومركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: لتأكيد نطاق الدراسة ومنهجها التاريخي والقانوني والاستراتيجي.
 - مصادر تاريخية وقانونية ثانوية موثقة استُخدمت فقط للتحقق المتقاطع من التواريخ والأحداث الأساسية.
- تاريخ إعداد الملف: سبتمبر 2026.
- إعداد ومراجعته وتنسيق: م. غادة العاصي .